العقائدي والديمقراطية

العقائدي هو شخص يؤمن بأن المنطلقات الفكرية والمبادئ الأساسية التي يستمد منها أفكاره ويبني عليها مواقفه هي فلسفة حياتية متكاملة تملك كل الحقيقة فيما يتعلق بحياة الإنسان ومسارات تطورها. ويمكن تصنيف العقائد عامة إلى ثلاثة أصناف مختلفة: عقائد دينية تقوم على الغيب وتطلب من أتباعها الإيمان بمقولات ومعجزات لا يمكن إثباتها علمياً ولا التحقق من وجودها أو وقوعها عملياً، وعقائد اجتماعية - سياسية شعوبية كالنزعة القومية، تقوم على الادعاء بوحدة الشعوب وبحق تلك الشعوب بكيانات سياسية خاصة بها تقرر فيها ومن خلالها مصائرها بنفسها، وتطلب من أتباعها الإيمان بوحدة التاريخ والمصير. وعقائد اجتماعية - اقتصادية أممية كالفكرة الماركسية، تقوم على الادعاء بان العامل المادي هو العامل الاساس في صنع التاريخ وتحديد مساراته الرئيسية، والتأثير فيما تعيشه المجتمعات الإنسانية من تطور وصراع، وتطلب من أتباعها التمسك بالصراع الطبقي كوسيلة لتحرير الفرد من ظلم رأس المال والدولة. وفي حالة بعض العقائد الدينية، كالإسلام واليهودية والمسيحية، فإن تلك العقائد تؤمن أيضاً بأنها تملك الحقيقة المتعلقة بالكون وما بعد الحياة على هذه الأرض.

ولما كان العقائدي يملك معظم أو كل الحقيقة كما تدعي عقيدته عادة، فإنه لا يجد سبباً وجيهاً أو مبرراً معقولاً للتفكير فيما بعد عقيدته. إن أقصى ما يكون لدى العقائدي من استعداد للتفكير فيه هو الغوص في داخل عقيدته للبحث عن المزيد من الغيبيات والادعاءات والشعارات التي تدعم ما لديه من قناعات، وهذه ادعاءات وشعارات لا تطرح حلولاً عملية لمشاكل الواقع، وتتجنب رسم برامج عمل لما تريد أن تغيره من معطيات الواقع. وهذا يدفع العقائدي عادة إلى تحميل مسؤولية كل فشل عقائدي إما لعدم تطبيق النظرية العقائدية كما يجب، أو لعدم فهم الناس لها بسبب جهلهم وتقصير المسؤولين عن العملية التعليمية والتثقيفية في شرحها لهم. وفي ضوء هذا المنطق، يصبح المزيد من الانغماس في طلاسم العقيدة، والتمسك بتقاليدها التي تنأى بنفسها عن الواقع، هو فعل حقيقي من شأنه حل الإشكالات وتحقيق المنى، ما يجعل العقائدي يكثر من ترديد شعارات التي لا تزيد كثيراً عن كونها محاولات للتغني بانجازات أزمنة تجاوزها الزمن.

إن إدعاء كل عقيدة وكل عقائدي امتلاك الحقيقة، يدفع العقائدي دوماً، ومن حيث لا يدري، إلى منح نفسه حقاً لا يمنحه لغيره من الناس، بل يعمل جاهداً على حرمان الآخرين منه. إنه يرى أن من حقه أن ينتقد آراء الآخرين ويقلل من شأنهم وشأن نظرياتهم، ويشكك في وعيهم وذكائهم وإخلاصهم لوطنهم وأمتهم

دون أن يسمح لهم بفعل الشيء نفسه والقيام بنقد نظرياته والتشكيك في آرائه. وما دامت كل عقيدة تختلف عن الأخرى، وتدعي في الوقت ذاته أنها تمتلك الحقيقة دون سواها من عقائد ونظريات، فقد أصبح من الصعب التحاور فيما بين العقائد، ومن شبه المستحيل قبول أية عقيدة بمبدأ الديمقراطية الذي يقوم على الاعتراف بحقوق فكرية وسياسية واجتماعية ودينية متساوية لكافة أفراد المجتمع. وفي الواقع تقوم كل عقيدة وتعيش ليس على انجازاتها في مجالات التنمية أو الحرية أو العدالة، بل على نفي الآخر والتشكيك في عقلانيته وأمانته. ومن خلال نفي الآخر والعمل على إقصائه، وعدم الاعتراف بحقوقه تقوم كل عقيدة بمحاولة فرض وجهة نظرها ومقولاتها على جميع فئات المجتمع، مُحدثة بذلك حالة من الجمود الفكري والتدهور الأخلاقي والرياء الاجتماعي والذعر السياسي.

إن الادعاء بامتلاك الحقيقة من ناحية، وتباين المنطلقات الفكرية والمبادئ الأساسية للعقائد المختلفة من ناحية ثانية، يجعل من غير الممكن أن تكون إحدى العقائد صائبة تماماً، فيما تكون جميع العقائد الأخرى مخطئة كلياً. ولما كان من شبه المستحيل التوفيق بين العقائد ذات المنطلقات الفكرية المتباينة، فإن من الأفضل ابتعاد المجتمع عن العقائدية بوجه عام، والتحلل من الروابط المكبلة للعقل والمعادية للآخر بوجه خاص، والأخذ من كل فكر ومن كل تجربة إنسانية ما يقبله العقل، ويعمق إحساس الفرد بإنسانيته، ويعود بالنفع على المجتمع، ويعزز السلم الاجتماعي في ربوعه.